

ملتقى الكويت للاستثمار 2016



13 مليار دولار صافي ديون قدمتها البنوك الكويتية للبنوك العالمية

المرزوق: البنوك عرضت 5 مليارات دينار لتمويل عجز الموازنة

كشف رئيس مجلس ادارة بنك بيت التمويل الكويتي «بيتك» حمد المرزوق عن تقديم دراسة الى وزارة المالية وبنك الكويت المركزي لمساهمة البنوك في تمويل عجز الموازنة بقيمة تتراوح بين 5-3 مليارات دينار خلال الـ 3 سنوات المقبلة.

وقال المرزوق في تصريحات للصحافيين على هامش ملتقى الكويت للاستثمار، ان الدراسة تم اخذها بعين الاعتبار لدى «المركزي» ووزارة المالية، وأشار المرزوق إلى ان البنوك المحلية تتمتع بمستويات سيولة عالية وجودة كبيرة في الأصول يمكنها من توفير التمويل المطلوب لسد عجز الموازنة، مبيّنا ان صافي الديون التي قدمتها البنوك الكويتية للبنوك العالمية بلغت 13 مليار دولار.

وبخصوص مساهمة بيت التمويل الكويتي في تمويل العجز، قال المرزوق لاقترضوا لدينا مستويات من السيولة تمكننا من تحقيق هذا الدور.

وقال المرزوق في تصريحات للصحافيين على هامش ملتقى الكويت للاستثمار، ان الدراسة تم اخذها بعين الاعتبار لدى «المركزي» ووزارة المالية، وأشار المرزوق إلى ان البنوك المحلية تتمتع بمستويات سيولة عالية وجودة كبيرة في الأصول يمكنها من توفير التمويل المطلوب لسد عجز الموازنة، مبيّنا ان صافي الديون التي قدمتها البنوك الكويتية للبنوك العالمية بلغت 13 مليار دولار.

وبيّن المرزوق ان البنوك الكويتية لديها مستويات عالية من السيولة، مؤكدا حرص المركزي على الاستقرار النقدي والمالي للقطاع المصرفي، وأشار إلى ان البنوك الكويتية داخل مربع السلامة المالية الذي يضم جودة الأصول والربحية ومعدلات كفاية رأس المال، وجميعهم يؤكدون ان لدينا قطاع مستقر ومطمئن، وأضاف انه تمت الاستفادة من تجارب الازمة العالمية، ونسعى دائما للاطمئنان على متطلبات السيولة وسعر صرف الدينار. وأكد ان المركزي حريص

على تعزيز تنافسية الدينار وتوطينه من خلال حزمة أدوات يملكها، من بينها سحب وضح السيولة في حالة زيادتها او شحها. وأشار العبيد الى تراجع القروض غير منتظمة لدى القطاع المصرفي إلى نحو 73 في سبتمبر الماضي، فيما بلغ معدل كفاية رأس المال 16,5٪، وتمثل الشريحة الأولى 92٪ مما يعكس ان رؤوس أموال القطاع المصرفي ذات جودة عالية. وأضاف ان مؤشرات أداء القطاع المصرفي ومؤشرات السلامة المالية تعكس أهمية وتطور حجم نشاط البنوك كوسيط مالي، وكذلك سلامة الأوضاع المالية



من اليمين روجر وينغيلد ويوسف العبيد وحمد المرزوق ونايف الحجرف وشيخة البحر

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

الحجرف: إصدار سندات وصكوك بـ3 مليارات دولار

قال رئيس هيئة أسواق المال نايف الحجرف إن الهيئة وافقت على إصدار سندات وصكوك بقيمة 3 مليارات دولار منذ صدور اللائحة التنفيذية في نوفمبر الماضي وحتى الآن، فيما تدرس طلبات إصدار سندات وصكوك بقيمة مليار دولار. ودعا الحجرف الشركات العائلية للإدراج في سوق الكويت للأوراق المالية لما لذلك من مردود عالي على الاقتصاد وعلى الشركات أيضا، ويعزز أيضا من تنافسية السوق. ولفت إلى أن هناك فرصة كبيرة أمام الشركات العائلية للإدراج في ظل وضوح قواعد اللائحة الجديدة. وقال

قال رئيس هيئة أسواق المال نايف الحجرف إن الهيئة وافقت على إصدار سندات وصكوك بقيمة 3 مليارات دولار منذ صدور اللائحة التنفيذية في نوفمبر الماضي وحتى الآن، فيما تدرس طلبات إصدار سندات وصكوك بقيمة مليار دولار. ودعا الحجرف الشركات العائلية للإدراج في سوق الكويت للأوراق المالية لما لذلك من مردود عالي على الاقتصاد وعلى الشركات أيضا، ويعزز أيضا من تنافسية السوق. ولفت إلى أن هناك فرصة كبيرة أمام الشركات العائلية للإدراج في ظل وضوح قواعد اللائحة الجديدة. وقال

البحر: «الوطني» قوي ومستقر ولن يتأثر تصنيفه

التوجه للاقتراض حاليا، لم تشهد أي تعثر في سداد ما اقترضته. وأضافت في مقابلة مع «العربية» على هامش الملتقى، بأن نسبة القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي الكويتي بشكل عام منخفضة جدا، وفي البنك الوطني بشكل خاص تبلغ نسبتها 1,3٪، كما لم تتم ملاحظة أي تحول مدى تأثير وضع تصنيفات دول الخليج من قبل وكالة التصنيف العالمية موديز تحت المراقبة مع احتمالية تخفيضها، قالت البحر: «قرار وكالة موديز يأتي على جميع الدول الخليجية بالإضافة إلى البنوك الخليجية نظرا لطبيعة هذه الدول كمصدرين للنفط، ومع ذلك لن يتأثر تصنيف البنك الوطني، ولكن الاستثمار هو الجانب الذي سيتأثر من هذه الإجراءات، وبالنظر إلى وضع البنك الوطني فهو معروف بأدائه القوي والمستقر، موضحة «لن يكون هناك تراجع لتصنيف البنك الوطني». وقالت البحر إنه بعد إصدار سندات لزيادة رأس المال من الشريحة الأولى والثانية في العام الماضي ليس هناك أي قرار حاليا بالذهاب إلى سوق الدين وإصدار سندات جديدة، حيث ستنظر الوقت المناسب لذلك ونفت أن يكون هناك أي سحب للودائع الحكومية من البنوك، حيث إن سيولة القطاع المصرفي تتخطى الـ 5 مليارات دينار، لذلك نؤكد أنه لا توجد أي شائعات التأثير على القطاع المصرفي أو سيولته.

التوجه للاقتراض حاليا، لم تشهد أي تعثر في سداد ما اقترضته. وأضافت في مقابلة مع «العربية» على هامش الملتقى، بأن نسبة القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي الكويتي بشكل عام منخفضة جدا، وفي البنك الوطني بشكل خاص تبلغ نسبتها 1,3٪، كما لم تتم ملاحظة أي تحول مدى تأثير وضع تصنيفات دول الخليج من قبل وكالة التصنيف العالمية موديز تحت المراقبة مع احتمالية تخفيضها، قالت البحر: «قرار وكالة موديز يأتي على جميع الدول الخليجية بالإضافة إلى البنوك الخليجية نظرا لطبيعة هذه الدول كمصدرين للنفط، ومع ذلك لن يتأثر تصنيف البنك الوطني، ولكن الاستثمار هو الجانب الذي سيتأثر من هذه الإجراءات، وبالنظر إلى وضع البنك الوطني فهو معروف بأدائه القوي والمستقر، موضحة «لن يكون هناك تراجع لتصنيف البنك الوطني». وقالت البحر إنه بعد إصدار سندات لزيادة رأس المال من الشريحة الأولى والثانية في العام الماضي ليس هناك أي قرار حاليا بالذهاب إلى سوق الدين وإصدار سندات جديدة، حيث ستنظر الوقت المناسب لذلك ونفت أن يكون هناك أي سحب للودائع الحكومية من البنوك، حيث إن سيولة القطاع المصرفي تتخطى الـ 5 مليارات دينار، لذلك نؤكد أنه لا توجد أي شائعات التأثير على القطاع المصرفي أو سيولته.

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

التي يتم اقامتها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات الازمة المالية في 2008، وهي خير دليل على قدرة البنك الرقابية. وأضاف ان هناك قدرة كبيرة للبنوك للمشاركة في المشاريع التنموية المدرجة في خطة الدولة والتي تعد ركيزة اساسية لبيت التمويل في اعماله بالسوق المحلي. وأكد المرزوق ان المشاريع

فرص متاحة وواعدة بقطاعات استثمارية متنوعة

الكويت للكهرباء، بسعة 1550 ميغاواط، و1007 غالونات مياه، في مرحلته الأولى، متوقعا أن يتم تطوير المشروع المتكامل على 5 مراحل ستمت إلى 6 سنوات القادمة ليبذل إجمالي طاقة المشروع 4800 ميغاواط في توليد الكهرباء و280 مليون غالون من الماء الصالح للشرب يوميا وذلك لتلبية نمو الطلب الذي من المتوقع أن يزيد بنسبة 7,6٪ سنويا لغاية عام 2020 مدفوعا بالنمو الاقتصادي المحلي السريع.

الجوي كما يحقق المشروع رؤية الكويت عام 2035 كمرکز تجاري ومالي. من جانبه أفاد الرئيس التنفيذي لشركة شمال الزور آدي بفن بان مشروع شمال الزور يعتبر الأول من نوعه في محطة معالجة الكهرباء والمياه حيث ان الكويت من أوائل الدول التي تفتتح هذا النوع من الاستثمارات في المنطقة. وأوضح ان المشروع تم افتتاحه في عام 2007 بتكلفة 1,8 مليار دولار، حيث ان قدرته بتوفير 10٪ من طلب

التحتية الثقافية ذكر السيف أن تكلفتها الإجمالية 428 مليون دينار منها مركز جابر الاحمد الثقافي (دار الأوبرا) بتكلفة 234 مليون دينار بالإضافة إلى مركز عبدالله السالم الثقافي بتكلفة بلغت 194 مليون دينار ومن المتوقع افتتاح المشروعين في العام الحالي. أما مستشار وزير المواصلات المهندس نجيب المنيفي فقال ان تطوير منظومة النقل البري في الكويت تدرج ضمن الخطط التنموية للكويت لتواكب المتطلبات المستقبلية للنقل في البلاد وذلك من خلال مشروع السكك الحديدية والمترو. وأضاف المنيفي ان هناك العديد من الفرص الكبيرة في هذا القطاع للمستثمر الاجنبي والعربي وتحديدا بمشروع السكك الحديدية بالكويت. وعدد هذه الفرص الاستثمارية في قطاع النقل البري منها الاستثمار في تجارة نقل البضائع ونقل مواد البناء والمواد الأولية للمصانع والمخازن والاستثمار في بناء وتشغيل محطة البضائع والصيانة لقطارات الشحن والمسافرين.

لمعدل طاقة انتاجية مستدامة للنقط الخام يبلغ 4 ملايين برميل يوميا في عام 2020 والمحافظة عليه حتى العام 2030، والوصول تدريجيا إلى معدل طاقة انتاجية مستدامة للغاز الحر 2,5 مليون قدم مكعب في 2030، والتوسع في الطاقة التكريرية لتصل إلى نحو 1,4 مليون برميل يوميا على المدى المتوسط. وأضافت الزعابي ان التوسع في نشاط البتروكيموايات داخل الكويت وخارجها مشاركة مع شريك عالمي مناسب من خلال بناء او شراء اصول مجدية اقتصاديا وذلك للمحافظة على مكانة رائدة في صناعة الأوليفينات والعبوات ذات النمو المرتفع مع التركيز على الاسواق الاسيوية والاسواق النامية الأخرى.

سكنية في صباح الاحمد وجابر الاحمد وعبدالله المبارك. وأضافت انه تم بناء وحدات سكنية في جنوب المطلاع وتعمل على طرحها في بداية الربع الثاني من العام الحالي، وكذلك ستنرح 5 قرص استثمارية في كل من صباح الاحمد وعبدالله المبارك سيتم طرحها خلال الربع الثالث من العام 2016. أما العضو المنتخب للخطوط الجوية الكويتية فوفا الزعابي، فقالت ان لدى المؤسسة استراتيجية تتركز على النمو في الأنشطة النفطية، مشيرة الى انها تخطط للوصول تدريجيا

شهدت الجلسة الرابعة ضمن فعاليات ملتقى الكويت للاستثمار والتي حملت عنوان «فرص متاحة وواعدة» والتي ترأسها عضو مجلس الإدارة بفرقة تجارة وصناعة الكويت وفاء القطامي، استعراضا للفرص المتاحة للاستثمار في قطاعات عدة وفي هذا السياق، كشف رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات م. سالم الأدينة، ان الهيئة تسعى خلال الفترة المقبلة الى توحيد الاستفادة من الابراج الخاصة بخدمات الاتصالات والانترنت في شركة واحدة لتكون متاحة لجميع الشركات.

وأضاف ان الهيئة تستهدف وضع الكويت على خارطة العالم لتكون ناقلا دينيا للكوابل الإلكترونية ونقلها من بعض الدول المجاورة إلى الكويت ومنها إلى العراق ثم تنتقل إلى دول أوروبا، مشيرا إلى أنه كانت هناك خطط لإنجاز هذا المشروع في سورية لكنه تعطل نتيجة الأحداث السياسية.

من جهته، أوضح رئيس مهندسي الهندسة الصحية في وزارة الأشغال م. محمود كرم ان الهدف من انشاء الهندسة الصحية هو حماية البيئة من دخول الجائري الى المناطق الزراعية، لذا بحثنا مع مختلف المستثمرين كاصحاب الصناعات والمعامل والمشاريع وعن المشاريع المستقبلية في

ديار Diyar
(ذات التصفية)

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية السنوية
عجلة وحدات صندوق ديار للاستثمار العقاري - ذات التصفية

ندعو شركة بيت الأوراق المالية (مصفي صندوق ديار للاستثمار العقاري - ذات التصفية) حملة وحدات الصندوق لحضور اجتماع الجمعية العمومية الأولى لحملة وحدات (صندوق ديار للاستثمار العقاري) ذات التصفية، والذي سينعقد يوم الاثنين الموافق 28 مارس 2016 في تمام الساعة الواحدة ظهرا في برج الداو - الطابق 11 - شارع خالد بن الوليد - منطقة الشرق - دولة الكويت.

وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

- 1) تعيين أمين سر للجمعية.
- 2) مناقشة البيانات المالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31/12/2015 والمصادقة عليها.
- 3) سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2015 والمصادقة عليه.
- 4) مناقشة التقرير السنوي لأعمال التصفية والمصادقة عليه.

* يرجى إيداع إحصاء الشخصية الأصلي
لاستفسار هاتف: 222445252
شركة بيت الأوراق المالية ذ.م.ك